جامعة ستاردوم

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية و السياسية

-مجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية و السياسية-
تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم
العدد الرابع - المجلد الثالث 2025م
رقم الإيداع الدولي: ISSN 2980-3764

هيئة تحرير مجلة ستاردوم العلمية للدراسات" القانونية والسياسية"

رئيس التحرير

أ.د عمار طارق عبد العزيز العاني

مدير التحرير

د. داليا عباس أحمد

أعضاء هيئة تحرير

د. سمر الخمليشي

د. بابكر بكري حسن

د. محمد بوبوش

د. عمر موفق

د. أنس حسين

د. حيدر بشير

د. فراس أحمد سلامة

د. رانيا الجميعابي

د. غالب عبد الله القعيطي

د. رويدة موسى عبد العزيز

د. طارق السر محمد

الهيئة الاستشارية

أ.د. أبكر عبد البنات أدم

أ.د. محمد علي هارب

أ.م.د. محسن الندوي

أ.م.د. يس حسن محمد عثمان

أ.م.د. إبراهيم قسم السيد محمد طه

أ.م.د. مصطفى نجاح مصطفى

أ.م.د. علي مير غني أحمد علي

د. أزهار محمد عيلان حسين الغرباوي

د. ملك أبو السعود رسلان عبد التواب

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات القانونية والسياسية

القيمة القانونية للأدلة الرقمية في الشكوى الجزائية

دراسة مقارنة (العراق مصر فرنسا)

الباحث اللواء الدكتور كامل شاكر ناصر الخزرجي

جمهورية العراق/ وزارة الداخلية

الملخص

تُعد الأدلة الرقمية من أهم طرق الإثبات في الشكوى الجزائية. كونها تلعب دورًا رئيسيًا في إثبات الجريمة والوصول الى الحقيقة ، حيث تتعلق هذه الأدلة بالمعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من خلال الوسائل التقنية الرقمية ، وتحتل مكانة مهمة في عملية التحقيق والمحاكمات الجنائية ، فتمتلك قيمة قانونية كبيرة في الشكوى الجزائية ، كونها إحدى أدوات توثيق الجرائم المرتكبة الدقيقة والموثوقة والتي تقدم كأدلة للمحكمة ، فتساعد على تثبيت الحقائق ومساعدة القضاء الجنائي على إتخاذ القرار المناسب ، فدورها يتسع الى قدرتها على تحديد المشتبه بهم وتوجيه الاتهامات الجنائية بشكل دقيق ، و التقليل في نسبة الخطأ وتعزيز مصداقية العمل الجنائي في جميع أدواره ، فضلاً عن كونها تسهل عملية التحقيق وتوفر وقتًا وجهودًا كبيرة للمحققين ، وتحمي حقوق الأفراد وتعزز العدالة الجنائية.

الكلمات المفتاحية: الأدلة الرقمية ، القيمة القانونية ، الشكوى الجزائية ، المصداقية ، الإثبات الجنائي .

Summary:

Digital evidence is one of the most important methods of proof in a criminal complaint. Because it plays a major role in proving the crime and arriving at the truth, as this evidence relates to information and data obtained through digital technical means, and occupies an important place in the process of criminal investigation and trials, it has great legal value in the criminal complaint, as it is one of the tools for documenting the crimes committed. Accurate and reliable documents that are presented as evidence to the court help establish the facts and help the criminal judiciary take the appropriate decision. Its role expands to its ability to identify suspects and direct criminal charges accurately, reduce the error rate and enhance the credibility of criminal work in all its roles, in addition to facilitating The investigative process saves significant time and efforts for investigators, protects the rights of individuals and promotes criminal justice.

Keywords: digital evidence, legal value, criminal complaint, credibility, criminal proof.

المقدمة

تلعب الأدلة الرقمية دوراً قيماً في الشكاوى الجزائية على نطاق مختلف النظم القانونية ، بإعتبارها المعلومات و البيانات الإلكترونية التي يمكن استخلاصها أو استنتاجها من مختلف الوسائل التقنية مثل أجهزة الكمبيوتر والشبكات ووسائط التخزين الرقمية الأخرى ، والتي قد تتضمن رسائل إلكترونية، صور ، فيديوهات، تسجيلات الصوتية، والسجلات الإلكترونية الأخرى .

وتختلف القيمة القانونية للأدلة الرقمية من دولة إلى آخرى وفقًا للتشريعات المحلية النافذة والنظم القضائية المطبقة ، لكن القاعدة العامة في العديد من الأنظمة القانونية، هي إعتبار اللجوء الى الأدلة الرقمية مقبولًا ويحظى بقبول المحاكم والقوانين ، طالما تم توفيرها وتقديمها وإعتمادها الى الجهات المختصة بطريقة صحيحة تتضمن عناصر الصحة والأمان المطلوبة ، إذ يجب أن تتمتع الأدلة الرقمية بتوثيق قوي يحقق أصالتها وسلامتها وعدم التلاعب بها ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام تقنيات التوقيع الرقمي والتشفير ، كما ينبغي أن تكون الأدلة الرقمية محمية من التلاعب والتغيير ، ويمكن ضمان ذلك من خلال استخدام تقنيات الحماية المعترف بها مثل توفير سجلات الوصول والتحكم في الصلاحيات ، كذلك يجب أن تكون الأدلة الرقمية موثوقة وقابلة للتحقق ، من خلال استخدام بروتوكولات الوصول والتخزين المناسبة وتوثيق سلسلة الحجب (Blockchain) في بعض الحالات ، فضلاً عن وجوب توفير القدرات الفنية الخاصة لتحليل وتقديم الأدلة الرقمية في سياق الشكاوى الجزائية ، من خلال إعتماد خبراء رقميون معتمدين يُعينون لتقديم الأدلة الرقمية في المحاكم ، وإنجاز عمليات الاستخلاص والتحليل لاستخلاص البيانات ذات الصلة بالشكوى الجزائية ، وتحليلها بشكل منهجي من خلال استخدام التقنيات المتقدمة كما في إستعادة البيانات المحذوفة أو المخفية ، واستخدام أدوات التحقق الرقمي للتأكد من صحة وسلامة الأدلة الرقمية المعروضة على القضاء ، لكن العمل القانوني يبقى في يد إصحابه كالمحقق والمدعي العام والقاضي ، فالمدعي مثلاً ينبغي أن يقدم الأدلة الرقمية بطريقة تتوافق مع القواعد والإجراءات الواردة في المحكمة ، كما يجب أن تكون الأدلة ذات صلة مباشرة بالجريمة المزعومة وتُقدم بطريقة قانونية.

أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث في الدور الذي تمارسه الأدلة الرقمية في نطاق الإثبات الجنائي ، حيث تعتبر من أبرز مظاهر تطورات العصر الحديث في مختلف النظم القانونية، فلا يمكن في الوقت الحاضر

الإكتفاء بالأنظمة والقواعد التقليدية في البحث والتقصي عن الجرائم ، ولا في عمليات الإثبات الجنائي ، لذلك ينبغي التعمق في بيان القيمة القانونية لهذه الأدلة وأنواعها ، ومقدار الدور الذي يمكن أن تؤديه في مجال الشكوى الجزائية .

إشكالية البحث

تبرز إشكالية البحث في تحديد القيمة القانونية للأدلة الرقمية في نطاق الشكوى الجزائية ، وهل نجحت النظم القانونية النافذة في التعامل مع الأدلة المذكورة بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى قيمة قانونية لها في مجال الإثبات الجنائي ، ويحقق أقصى حماية لمتطلبات تحقيق العدالة والوصول الى الحقيقة .

فرضية البحث

على الرغم من أن معظم النظم القانونية الجزائية تقر بالقيمة القانونية للأدلة الرقمية ، لكنها تفاوتت بشأن تصنيفها وتوفير ضمانات التحقق من صحتها ، فضلاً عن التفاوت في الإمكانيات التقنية للتعامل مع هذه الأدلة ، وعدم توافر كوادر تنفيذية بشرية لضمان أقصى فائدة ممكنة من هذه الأدلة ، في نطاق تحقيق متطلبات العدالة .

منهجية البحث

سنتبع في هذا البحث المنهج التحليلي المقارن ، من خلال إستقراء وتحليل النظم القانونية الجزائية المتعلقة بتقييم الأدلة الرقمية ، وذلك في القوانين المقارنة في كل من فرنسا ومصر والعراق .

خطة البحث

سنتكلم عن هذا البحث في أربعة مباحث ، نخصص المبحث الأول للأدلة الرقمية وتعريفها ، وفي المبحث الثاني نتناول دور وقوة الأدلة الرقمية في الشكوى الجزائية ، ونبحث في المبحث الثالث عن الأدلة الرقمية في الشرعية الجزائية للدولة ، وأخيراً في المبحث الرابع نقوم بتحليل المقارنة بين العراق ومصر وفرنسا ، ثم نختم بحثنا بالخاتمة واستنتاجات الدراسة والتوصيات والمراجع

المبحث الأول

الأدلة الرقمية وتعريفها

تمتلك الأدلة الرقمية صلة بالمعلومات الرقمية ، حيث يمكن إستخدامها في إثبات أو نفي الجرائم في الشكاوى الجزائية ، فهي معلومات أو بيانات محفوظة أو معالجة بصورة رقمية ، وبالتالي يمكن أن تكون قابلة للاستعراض والتحليل الفني لتثبيت صحة المعلومات التي تعتمد عليها الدعوى الجزائية .

ولتحديد تعريف الأدلة الرقمية و أنواعها سنقسم هذا المبحث الى مطلبين على النحو الأتي :

المطلب الأول : تعريف الأدلة الرقمية

سنتناول في هذا المطلب التعريف اللغوي للأدلة الرقمية ، ثم نبين التعريف الأصطلاحي لهذه الأدلة في فرعين بالشكل الأتي :

الفرع الأول : التعريف اللغوي

تشير الأدلة الرقمية في الشكوى الجزائية إلى المعلومات والبيانات التي تكون في شكل رقمي ، بحيث يمكن إستخدامها كدليل قانوني في القضايا الجنائية ، والتي يتم العثور عليها أو إستخراجها من مختلف الأنشطة الرقمية مثل الاتصالات الهاتفية، والرسائل النصية، والبريد الإلكتروني، وسجلات استخدام الإنترنت، والبيانات المخزنة على الأجهزة الرقمية ، ومحادثات وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها .

ولغوياً يمكن تعريف الدليل بأنه " ما يستدل به ، ودله على الطريق أي أرشده ، يدله بالضم ، ودلالة بفتح الدال وكسرها ودلولة بالضم والفتح أعلى ، ويقال أدل ، والأسم الدال بتشديد اللام ، فلان يدل فلاناً أي يثق به ، قال أبم عبيدة : الدال قريب المعنى من الهدى وهما في السكينة والوقار في الهيئة والمنظر وغير ذلك" [1].

الفرع الثاني : التعريف الإصطلاحي

يعرف الدليل في الإصطلاح القانوني بأنه " الوسيلة التي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة التي ينشدها، ويقصد بالحقيقة في هذا السياق بأنها: كل ما يتعلق بالإجراءات والوقائع المعروضة على القاضي لإعمال حكم القانون عليها ، فالدليل هو الوسيلة الإثباتية المشروعة التي تسهم في

1 محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، القاهرة، 2016 م/1338هـ، ص 209.

تحقيق حالة اليقين لدى القاضي " [1]، كما تم تعريفه بأنه " كل إظهار لنشاط عام أو خاص بطريقة سائغة يطمئن إليها داخل الخصومة أو من أجلها يؤدي مباشرة إلى التأثير في تطور رابطة الخصومة، أو بعبارة أخرى : هو كل عمل يجري في الخصومة أو يهدف إلى إعدادها أو له قيمة في الخصومة –أياً كانت طبيعته أو معناه– نظمه القانون بقصد الوصول إلى تطبيق القانون الموضوعي فيها" [2].

وفي سياق إعتماد الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية ، يمكن تعريف الأدلة الرقمية بأنها " المعلومات والقرائن التي يتم الحصول عليها من الأنشطة الرقمية وتُستخدم كأدلة في المحاكمات الجنائية ، و تشمل هذه الأدلة سجلات المكالمات الهاتفية والرسائل النصية وسجلات البريد الإلكتروني، وسجلات استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وملفات الوسائط المتعددة مثل الصور ومقاطع الفيديو، والبيانات المخزنة على الأجهزة الرقمية ، حيث تعتبر الأدلة الرقمية أدوات مهمة للتحقيق في الجرائم وإثبات الأفعال الجنائية، ويتطلب استخدامها جهودًا لاستخلاص البيانات ذات الصلة وتحليلها بشكل صحيح وموثوق " ، فالدليل الرقمي هو " الدليل الذي يجد له أساساً في العالم الإفتراضي ويقود إلى الجريمة " [3]، وهو " معلومات يقبلها المنطق والعقل ويعتمدها العلم، يتم الحصول **عليها بإجراءات قانونية وعلمية من خلال ترجمة البيانات** الحسابية المخزنة في أجهزة الحاسب الالي وملحقاتها وشبكات الاتصال، ويمكن استخدامها في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة لاثبات حقيقة فعل أو شيء أو شخص له علاقة بجريمة أو جان أو مجني عليه " [4].

1 د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968 ،ص 13 .

2 د. أحمد ضياء الدين، مشروعية الدليل في المواد الجنائية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982 ،ص 473 .

3 د. أشرف عبد القادر قنديل، الاثبات الجنائي في الجريمة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015 ، ص 123 .

4 د. محمد الامين البشري ، التحقيق في الجرائم المستحدثة، الطبعة الاولى، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2004 ،ص 234.

ويمكننا تعريف الأدلة الرقمية بأنها البيانات الألكترونية المتعلقة بالعالم الرقمي ، والتي يمكن أن تساهم في عمليات الإثبات القانوني بمجال الشكاوى الجزائية في جميع مراحلها وصولاً الى إصدار الحكم النهائي فيها.

المطلب الثاني : أنواع الأدلة الرقمية

تتنوع الأدلة الرقمية التي تستخدم في عمليات الإثبات بالشكاوى الجزائية ، ومن أهم تقسيمات هذه الأدلة ذلك التقسيم القائم على علاقتها بالشكوى الجزائية ، حيث تتنوع الى الأدلة الرقمية المباشرة التي تم جمعها بشكل مباشر من مسرح الجريمة ، والأدلة الرقمية الغير مباشرة التي استخلصت من سجلات وبيانات تم تجميعها وتحليلها وحفظها لاحقًا .

فمن حيث علاقتها المباشرة أو غير المباشرة بالشكوى الجزائية، يمكن تصنيف الأدلة الرقمية إلى الأنواع التالية:

الفرع الأول : الأدلة الرقمية المباشرة

الأدلة المباشرة هي " الأدلة التي تنصب و تتصل بالجريمة مباشرة ، هي كثيرا ما تؤدي في مضمونها الى اليقين فيلتزم القضاء بها و يعتمد عليها ، ومثل هذه الادلة الشهود ، و اعتراف المتهم فالشاهد الذي يرى الجاني وهو يطعن المجني عليه بالسكين فهو في هذه الحالة يروي واقعة رآها بالفعل " [1].

و الأدلة الرقمية المباشرة هي التي تكون مرتبطة مباشرة بالشكوى الجزائية ، بحيث تثبت الوقائع بشكل مباشر ودقيق ، ومن أمثلة هذه الأدلة فيديو يظهر الجريمة أثناء إرتكابها أو رسالة إلكترونية تتضمن تفاصيل إرتكاب الجريمة على شكل إعتراف .

فالأدلة الرقمية المباشرة تساهم مباشرة في إثبات الجريمة والتحقق منها ، و تشمل كل صور الأدلة الرقمية التي يمكن الحصول عليها بشكل مباشر من الأجهزة الرقمية أو المنصات الإلكترونية المرتبطة بإرتكاب الجريمة ، كما في الرسائل الإلكترونية، والمحادثات الصوتية أو الفيديو ، والملفات الرقمية، وغيرها من السجلات الإلكترونية ، وتحظى الأدلة الرقمية المباشرة بقيمة إثبات كبيرة ودقيقة أمام القضاء الجنائي نظرًا لأنها تساهم بشكل مباشر في تأكيد وجود الجريمة .

1 منصور المعايطة ، الأدلة الجنائية و التحقيق الجنائي ،2007 ، ص 16 وما بعدها .

الفرع الثاني : الأدلة الرقمية الغير مباشرة

تعرف الأدلة غير المباشرة بأنها " كل ما يمكن استخلاصه و استنتاجه بشان الواقعة المراد اثباتها ، ومن هذه الأدلة المتحصلة بالطرق والوسائل العلمية من واقع الأثار التي تتخلف في مسرح الجريمة اي التي تنبعث من الخبرة الفنية بالأساليب العلمية والمعملية ، ويكون الدليل غير مباشر عندما ينصب على الواقعة المراد اثباتها وتتطلب الأخذ بها اعمال العقل والمنطق كما أن الدليل الغير مباشر هو ادنى مرتبة من الدليل المباشر ويمكن تقسيم الادلة الغير مباشرة الى القرائن والدلائل " [1].

والأدلة الرقمية الغير مباشرة لا تستخدم لاثبات وقائع الجريمة بشكل مباشر ، ولكنها تقدم أدلة غير مباشرة أو قرائن تساعد على استنتاج كيفية وقوع الجريمة أو تربط إرتكابها بأشخاص يشكلون حلقة الإتهام ، كما في سجل النشاط على الإنترنت الذي يثبت تواجد المشتبه به في مكان الجريمة في نفس الوقت.

كما يمكن إستنتاج هذه الأدلة من الأدلة المباشرة الأخرى، من خلال إستخدام التحليلات والتقنيات الرقمية لاستخلاصها ، كما في تحليل البيانات المحفوظة على جهاز الكمبيوتر العائد للمتهم والتي يمكن أن يسفر عن استنتاجات حول الأنشطة التي قام بها .

وعليه فان الأدلة الرقمية الغير مباشرة لا تتصل مباشرة بالأنشطة الجنائية أو بالمشتبه بهم في التحقيقات الجنائية ، لكنها تقدم إرشاداً لدور المشتبه بهم في الجريمة من خلال تحليل البيانات الرقمية المتعلقة بإرتكاب الجريمة ، لذلك تلعب دوراً في عمليات التحقيق الجنائي و تسهم في تحديد الجناة وتوجيه التحقيق وتقديم الأدلة القوية.

المبحث الثاني

دور وقوة الأدلة الرقمية في الشكوى الجزائية

تلعب الأدلة الرقمية دورًا أساسياً في إثبات الجريمة، بإعتبارها أدلة قوية وموثوقة يمكن ان تثبت إرتكاب الجريمة وتدين المتهم ، حيث يعتبر إعتماد القضاء الجنائي على الأدلة الرقمية في إثبات

1 حنان الدراوشة ، مدى مشروعية الأدلة المستمدة من الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي / دراسة مقارنة ، 2015 ، ص 24 .

الجرائم أمرًا ضروريًا في ظل تطور التكنولوجيا والاعتماد المتزايد على الوسائط الرقمية في مختلف المجالات .

وسنبين دور وقوة الأدلة الرقمية في الشكوى الجزائية على مطلبين بالشكل الأتي :

المطلب الأول : دور الأدلة الرقمية في إثبات الجريمة

تتمتع الأدلة الرقمية بقوة إثبات كبيرة أمام القضاء الجنائي كونها تستند إلى تكنولوجيا متقدمة ومتخصصة تتيح إمكانية إستخلاص البيانات وتوثيقها بطرق دقيقة وشاملة ، بحيث يصعب التلاعب بها او تعديلها ، وهذا يعني قوة مصداقيتها وصحة التوصل إلى الحقائق من خلالها بالشكل الذي يجعلها دليلاً قويًا يثبت فعل المتهم ومسؤوليته في الجريمة المرتكبة، فتحظى بتقدير المحكمة عند الفصل في الشكوى المرفوعة أمامها .

وسنتحدث عن دور دور الأدلة الرقمية في إثبات الجريمة فيما يأتي :

الفرع الأول : دور الأدلة الرقمية في إقامة الشكوى

تحتل الأدلة الرقمية مكاناً مميزاً عند إقامة الشكوى الجزائية ، بسبب إعتبارها من أهم الأدلة الملموسة والمحددة الداعمة لمطالبات المشتكي ، حيث أنها تزيد من قوة حجته أثناء تقديمه لشكواه ، وعلى الرغم من إختلاف قيمة الأدلة الرقمية المباشرة عن غير المباشرة في الشكوى الجزائية ، لكن دورها يكاد يكون متساو عند رفع الشكوى ، بالنظر الى ان عملية تقييم الادلة هي من اختصاص قاضي الموضوع [1]، لذلك تعتبر الأدلة الرقمية التي يرفقها المشتكي او من ينوب عنه مستخدماً التكنولوجيا الرقمية ، كرسائل البريد الإلكتروني، والمحادثات، والصور، والفيديوهات، دليلاً كافياً يساعد على تحقيق العدالة وإقامة الشكاوى بدقة وموضوعية .

الفرع الثاني : دور الأدلة الرقمية أثناء المحاكمة

تعتبر الأدلة الرقمية ذات أهمية كبيرة أثناء المحاكمة، كونها تشكل جزءاً مهماً من وسائل الإثبات الجنائي ، فتقدم معلومات محددة ودقيقة تساهم في توضيح وفهم الحقائق المتعلقة بالقضية

1 د. فاضل زيدان محمد، سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة، الطبعة الاولى، مكتبة دار الثقافة، عمان – الاردن، 1999 ،ص 258.

المعروضة أمام القضاء الجزائي ، فتكون سببًا مهمًا لتسهيل عملية تشكيل قناعة المحكمة ، والتي يبنى في ضوئها الحكم القضائي الفاصل في الشكوى ، فهذه الأدلة لا تقل أهمية عن الأدلة التقليدية ، بل قد تمتاز عنها في بعض الجوانب ، فتساهم في إثبات الجرائم وتقوي الحجج المقدمة ، فتعزز العدالة وتحقق الأمان في النظام القضائي الجزائي بإعتبارها دليلًا ملموسًا وموثوقًا يمكن الاعتماد عليه في النطق بالحكم العادل .

ويختلف دور الأدلة الرقمية أثناء المحاكمة في نظام الإثبات المقيد عنه في نظام الإثبات الحر ، فالأولى تفرض على القاضي إتباع إرادة المشرع من خلال تحديد الأدلة التي يجب على القاضي الأخذ بها عند بناء حكمه ، فإرادة المشرع هي المحددة للقوة القانونية للأدلة ولدورها أثناء المحاكمة ، وبالتالي فأن الإستعانة بالأدلة الرقمية يحتاج الى إقرار من المشرع بها [1]، بينما في نظام الإثبات الحر يتمتع القاضي بحرية في إثبات الوقائع المعروضة عليه ، فلا يفرض عليه المشرع أدلة محددة لبناء قناعته ، ويكون إستعانة القاضي بالأدلة الرقمية أكثر سهولة ويكون دورها أكبر أثناء المحاكمة .[2]

المطلب الثاني : قوة الأدلة الرقمية أمام المحكمة

تعتمد قوة الأدلة الرقمية أمام المحكمة على قدرتها في إثبات الجريمة والوصول الى الحقيقة وإثبات التهمة على الجاني أو نفيها عنه ، فالغاية هي الوصول الى الحقيقة . وتنقسم الأدلة من حيث قوتها الى ادلة قوية وأدلة ضعيفة نتناولها فيما يأتي

الفرع الأول : الأدلة الرقمية القوية

ينبغي في القاضي الجزائي أن يولي إهتماماً بالغاً بشأن قوة الأدلة الرقمية في النظام القضائي ، بسبب تأثيرها عند التعامل مع الشكاوى الجزائية ، فالأدلة الرقمية القوية يستعين بها القاضي لإصدار حكمه الفاصل في الشكوى بسبب قيمتها القانونية المؤثرة والقوية ، كونها تتميز بالثقة العالية والقدرة على إثبات الحقائق المتعلقة بالجريمة ، فمصدر هذه الأدلة وعلاقتها بالجريمة تكون

1 د. أشرف عبد الستار، رقمنة الإجراءات الجنائية في ظل جائحة كورونا، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الحادي والعشرون / مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٧ حتى 29 /9 / 2021 ، ص٧.

2 أمير فرج يوسف ، الإثبات الجنائي للجريمة الألكترونية والإختصاص القضائي بها ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016 ، ص 351-352. .

متينة ، وتعتمد على تقنيات محل ثقة كما في التشفير والتوقيع الرقمي ، والتي تضمن صحة وسلامة ودقة البيانات الرقمية ، مما يقود الى تشكيل قناعة القاضي الجنائي فيعتمد عليها في اتخاذ القرارات القانونية المتعلقة بالشكاوى الجزائية والفصل فيها [1].

الفرع الثاني : الأدلة الرقمية الضعيفة

على الرغم من الوصف الذي تتصف به الأدلة الرقمية الضعيفة ، لكنها تتمتع بأهمية كبيرة أمام المحكمة بإعتبارها من العناصر المهمة التي يجب مراعاتها في الشكوى الجزائية ، فهذه الأدلة لا تكتسب قوة إقناع كافية لدعم الحجج القانونية أمام المحكمة الجزائية ، بسبب كونها ضعيفة أو غير دقيقة أو مشكوك في صحتها أو تفتقر إلى الصلة المباشرة بالجريمة المعروضة أمام القضاء [2]، مما ينجم عنه محدودية قيمتها القانونية في تكييف الوقائع الجرمية وإثبات التهم الموجهة ضد المتهمين أو نفيها عنهم ، ولذلك فإنه يتعين على المحققين والقضاة والمحامين تقييم هذه الأدلة الرقمية الضعيفة بعناية أكثر وتحليلها بشكل دقيق لتجنب أية تشويشات قد تؤثر على سير القضية الجزائية.

المبحث الثالث

الأدلة الرقمية في الشرعية الجزائية للدولة

تعد الأدلة الرقمية جزءًا هامًا في الشرعية الجزائية للدولة ، حيث تتضمن جميع أشكال الأدلة الإلكترونية كالإيميلات والصور والفيديوهات والسجلات الرقمية ، والتي تستخدم في **عمليات** التحقيق بالجرائم والوصول الى مرتكبيها بما يساعد القضاء الجنائي في إتخاذ الحكم القضائي الفاصل في الشكوى الجزائية ، وقد إهتمت التشريعات الوطنية بتنظيم هذه الأدلة وتحديد قيمتها

1 د.محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٨م، ص٧٦ .

2 د. هلالى عبد الله أحمد ، حجية المخرجات الكمبيوترية في الإثبات الجنائي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧ ،ص٢٥.

القانوني [1]، ومن هذه القوانين القانون العراقي والمصري والفرنسي ، وسنتناول القيمة القانونية للأدلة الرقمية في هذه القوانين على الشكل الأتي :

المطلب الأول : الأدلة الرقمية والقانون في العراق

على الرغم من عدم وجود نص صريح بإعتماد الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية ، لكن المبادئ العامة في التشريعات الوطنية في العراق تعترف بالأدلة الرقمية بإعتبارها أدلة قانونية معتمدة في النظام القضائي عموماً وفي القضاء الجنائي خصوصاً ، فتحظى هذه الأدلة بقيمة قانونية في إجراءات الاثبات أمام المحاكم ، وعند الإستعانة بها أمام القضاء الجنائي في نطاق الشكاوى الجزائية ، فأن إستخدامها يتطلب اتباع إجراءات تقنية محددة في سبيل التأكد من أمان البيانات الناتجة عنها ، حيث يستهدف التنظيم القانوني للأدلة الرقمي تسهيل وتسريع عمليات تحقيق العدالة وضمان الشفافية في النظام القضائي الجزائي .

وفي نطاق القوانين الجزائية في العراق ، يمكن إعتبار الأدلة الرقمية مقبولة وتلعب دوراً مهماً في إثبات الجرائم ، ومن أهم هذه القوانين :

الفرع الأول : قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل

لم ينص هذا القانون صراحة على إعتماد الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي ، لكنه نص في المادة 213/أ على الأدلة الجزائية التي يمكن للمحكمة الإستناد عليها في بناء قناعتها ، وقد ذكرها على سبيل المثال لا الحصر وهي " الإقرار ، شهادة الشهود ، محاضر التحقيق ، المحاضر و الكشوف الرسمية الأخرى و تقارير الخبراء و الفنيين " ثم أنهى المشرع هذه المادة بنص عام ليتسع حكمه لجميع الأدلة الأخرى بقوله " و القرائن و الأدلة الأخرى المقررة قانوناً " [2].

وإستناداً لذلك فأن المبادئ العامة المتبعة في الإجراءات الجنائية للقانون العراقي تقضي بأهمية الأدلة الرقمية وبضرورة احترام حقوق المتهمين واستخدام الأدلة المذكورة بطريقة قانونية ومشروعة ، وهذا يتطلب أن تكون الأدلة الرقمية صحيحة وقابلة للتوثيق وأن يتم جمعها وتحليلها بطرق تضمن الحفاظ على سرية المعلومات والمصادر .

1 د. عمر محمد أبو بكر يونس، الإجراءات الجنائية عبر الإنترنت في القانون الأمريكي المرشد الفيدرالي الأمريكي لتفتيش نظم الحاسب الآلي وصولا إلى الدليل الالكتروني في التحقيقات الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥ ،ص 21 .

2 براء منذر كمال عبد اللطيف ، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ، مطبعة يادكار، سليمانية ، ط 5 ، 2016 ، ص 290 .

الفرع الثاني : مشروع قانون الجرائم المعلوماتية

على الرغم من أن هذا المشروع ما زال قيد الدراسة ، لكنه نص على مواد مهمة أرتأينا ان نستعرضها في هذا الفرع ، حيث ينظم مشروع قانون الجرائم المعلوماتية في العراق الجرائم المتعلقة بالأنظمة والبيانات الرقمية ، ويحدد العقوبات المفروضة على مرتكبيها ، وقد نصت المادة (15) من هذا المشروع على ما يأتي : " أولاً : للقاضي المختص ما يأتي: أ . إصدار الأوامر لأية جهة لحفظ بيانات الحاسوب ، بما في ذلك المعلومات أو البيانات المتناقلة التي تخزن في اجهزة الحاسوب أو ملحقاته أو توابعه ومخرجاته التي يظهر احتمال تعرضها للتغيير أو الفقدان. ب . إصدار الأوامر لجهات تزويد خدمات شبكة المعلومات أو الخدمات التقنية بأنواعها لتقديم بيانات الاشتراك لجهة التحقيق إذا كان من شأنها أن تساهم في الكشف عن الجريمة. جـ . الدخول إلى اجهزة الحاسوب والشبكات أو أي جزء منها وإلى البيانات المخزنة فيها وإلى أية واسطة أو وسيلة يمكن أن تخزن فيها بيانات الحاسوب الموجودة داخل العراق وله اعتراض البيانات ورصدها ومراقبتها بقرار مسبب ولمدة وغرض محددين. د . تتبع المعلومات الى نظم الحاسوب والشبكات الأخرى المرتبطة بنظام الحاسوب أو الشبكات محل الإشتباه على أن تبلغ الجهات التي تملك هذه النظم والشبكات بالإجراء ونطاقه وعلى أن ينحصر نطاق هذا الإجراء بما يتعلق بالتصرف محل التحقيق دون انتهاك أو مساس بحقوق الغير. هـ . ضبط أجهزة الحاسوب أو جزء منها أو الواسطة التي خزنت فيها البيانات ونقلها الى جهة التحقيق لتحليلها ودراستها، وله نسخها دون نقل النظام وازالة البيانات المانعة من الدخول إلى الحاسوب دون الحاق الضرر بالنظام أو المساس بسلامة البيانات والبرامج المخزنة فيه. ثانياً . تقوم الجهة التي تتولى جمع الأدلة بما يأتي: أ . اعداد نسختين من البيانات التي تخضع للتحليل والدراسة تسلم النسخة الأولى مباشرة لقاضي التحقيق المختص قبل القيام بأي إجراء في شأنها وتباشر إجراءات التحليل والدراسة على النسخة الثانية ، ولا يجوز إجراء أي تحوير أو تغيير على هاتين النسختين . ب . تقديم النسخ الالكترونية أو الورقية من الأدلة مرفقة مع تقرير تفصيلي يبين الإجراءات المتبعة والأدوات والأجهزة التي استخدمت في الحصول على الدليل أو استرجاعه. ثالثا . لجهات التحقيق والخبرة تقديم مستخرجات النسخ الإلكترونية بصورة ورقية مرفق معها تقرير تفصيلي بتاريخ إجراء عملية الإسترجاع الورقي . "

كما نصت المادة (21) على : " اولاً– ينشأ بموجب احكام هذا القانون المركز الوطني للادلة الرقمية ، ثانياً– يحدد بنظام صادر عن مجلس الوزراء الية تشكيل المركز الوطني للادلة الرقمية ومهامه خلال ستة اشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. ثالثاً– تعد التقارير

الصادرة عن المركز الوطني للادلة الرقمية من وسائل الاثبات الرسمية التي تعتمدها المحاكم الجزائية عند النظر بالدعوى المتعلقة بالجرائم الالكترونية ".

المطلب الثاني : الأدلة الرقمية والقانون في مصر

يعترف القانون المصري بقيمة الأدلة الرقمية ويعتبرها أدلة قانونية متساوية في القوة بالأدلة التقليدية في الشكاوى الجزائية ، حيث تستخدم هذه الأدلة أمام المحاكم المصرية وتؤخذ بعين الاعتبار كجزء من الأدلة في تقديم الأدلة الجنائية ، ويتطلب استخدام الأدلة الرقمية في هذا المجال احترام الإجراءات القانونية وتوثيق صحة الأدلة وسلامتها ، وذلك بهدف تحقيق العدالة وتسهيل إجراءات المحاكمة الجزائية [1].

وهناك عدة قوانين تنظم استخدام الأدلة الرقمية وتحكمها في النظام القضائي المصري، بما في ذلك:

الفرع الأول : قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري الصادر بالرقم ١٧٥ لعام ٢٠١٨:

ينص هذا القانون على إمكانية إستخدام الأدلة الرقمية في إثبات وجود الجريمة أو نفيها ، حيث تستخدم في الإثبات الجنائي والدفاع عن النفس ، وتنص المادة الأولى من القانون على أن الأدلة الإلكترونية المتحصلة من أجهزة الحاسب أو الشبكات المعلوماتية والتي يمكن تجميعها وتحليلها بإستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة، تعتبر معلومات إلكترونية تتمتع بقوة أو قيمة ثبوتية مخزنة أو منقولة أو مستخرجة أو مأخوذة ، وتشمل ما في حكمها [2] .

ويقر المشرع المصري في المادة الحادية عشر من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ، بقيمة الأدلة الرقمية المستمدة من الوسائل التقنية الحديثة [3] ، حيث يمنحها القيمة القانونية والحجية

1 د. أشرف عبد الستار، مرجع سابق ، ص٧.

2 انظر : المادة الأولى من قانون تقنية المعلومات المصري الصادر في شأن مكافحة جرائم التقنية ، وتنص المادة الحادية عشر من ذات القانون على أن " يكون للأدلة المستمدة أو المستخرجة من الأجهزة أو المعدات أو الوسائط أو الدعامات الإلكترونية أو من النظام المعلوماتى أو من برامج الحاسب، أو من أي وسيلة لتقنية المعلومات ذات قيمة وحجية الأدلة الجنائية المادية في الإثبات الجنائي متى توافرت بها الشروط الفنية الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون" .

3 د.محمود نجيب حسني، مرجع سابق ، ص766 .

الثبوتية الممنوحة للأدلة الجنائية المادية في مجال الإثبات الجنائي [1]، والمقررة بموجب قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته، فضلاً عن قواعد الإثبات المتعارف عليها في الفقه والقضاء والقانون [2]، كما تستلزم المادة الأولى من القانون لاعتماد هذه الأدلة توافر شروط ومواصفات معينة في الأدلة الرقمية عند الإثبات [3].

الفرع الثاني : قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنه 2020

منح هذا القانون الأدلة الرقمية المستمدة من البيانات الشخصية في الإثبات حجية الأدلة الخطية وفقاً لما نصت عليه المادة (11) منه بقولها " يكون للدليل الرقمي المستمد من البيانات الشخصية طبقا لأحكام هذا القانون ذات الحجية في الإثبات المقررة للأدلة المستمدة من البيانات والمعلومات الخطية متي استوفت بها الشروط الفنية الواردة باللائحة التنفيذية للقانون " .

ويهدف هذا القانون الى تأمين البيانات الشخصية للمواطنين والمعالجة إلكترونياً أثناء جمعها أو تخزينها أو معالجتها ، من خلال تكريس حق الأشخاص في حماية البيانات الشخصية العئدة لهم ، وتجريم جمع بياناتهم الشخصية بطرق غير مشروعة أو بدون موافقتهم ، فضلاً عن تجريم تحويرها أو معالجتها بطرق تدليسية لا تتفق والأغراض المُصرح بها من قبل مالكها .

هذا وقد تم إنشاء المجلس الأعلى للأمن السيبراني في مصر بهدف تعزيز الأمن السيبراني ، وحماية الأنظمة الرقمية والمعلومات على النطاق الوطني ، حيث يعمل المجلس على وضع السياسات وتطوير الإجراءات الهادفة لحماية الأدلة الرقمية ودعم التحقيقات الجنائية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وتوفير التوجيه والتوعية في هذا الصدد [4] .

المطلب الثالث : الأدلة الرقمية والقانون في فرنسا

1 د.على محمود علي ، الأدلة المتحصلة من الوسائل الإلكترونية في إطار نظرية الإثبات الجنائي، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية ، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات ، عام ٢٠٠٣ ،ص281 .

2 د. عائشة مصطفى ، حجية الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ،ص18 .

3 د. طارق فوزي ، الجوانب الإجرائية في الجرائم المعلوماتية ، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية، ٢٠١١ ،ص195 .

4 د. رضا محمد عبد العزيز مخيمر ، مدى تأثير التكنولوجيا على السياسة الجنائية في ضوء قانون تقنية المعلومات (دراسة تحليلية مقارنة) ، جامعة الأزهر ، الإصدار الثاني 2/1 من العدد الثامن والثلاثين ، أبريل 2023 ، ص 504 و 505 .

تعتبر الأدلة الرقمية معترف بها ومشروعة في النظام القانوني الفرنسي ، حيث تستخدم في المحاكم الفرنسية وتتمتع بالحجية والقيمة القانونية ،و تساهم في تقديم الدلائل الملموسة في الشكاوى الجزائية وتعزز تحقيق العدالة ، ومع ذلك يتطلب إستخدامها الامتثال لإجراءات قانونية صارمة لضمان وجودها وصحتها ، وهناك عدة قوانين وتشريعات تنظم استخدام الأدلة الرقمية في النظام القضائي الجزائي الفرنسي، ومن بينها:

الفرع الأول : قانون حماية البيانات الشخصية رقم 78-17 لسنة 1987

يعتبر هذا القانون من أقدم القوانين الفرنسية في مجال حماية البيانات الشخصية وعلى مستوى العالم ، حيث يشكل إطارًا قانونيًا لحماية خصوصية الأفراد والتحكم في جمع واستخدام البيانات الشخصية لهم ، وقد وضع الأسس الأولى لحماية البيانات الشخصية في فرنسا ، وتم إقراره قبل ظهور التكنولوجيا الحديثة وبروز دورها في معالجة البيانات ، وقبل ظهور أهمية الأدلة الرقمية في مجال الشكاوى الجزائية ، وينص هذا القانون على ضرورة الحصول على موافقة الأفراد قبل جمع ومعالجة بياناتهم الشخصية، كما ينص على حق الأفراد في الوصول إلى بياناتهم وتصحيحها وحذفها ومقاومة استخدامها غير المشروع من قبل الأخرين [1]، وقد طرأت تعديلات وتحديثات عدة على هذا القانون لضمان مواءمته مع التطورات التكنولوجية والتحديات الجديدة في مجال حماية البيانات الشخصية للأفراد ، حيث صدر القانون رقم 801 لسنة 2004 الخاص بحماية البيانات الشخصية ، بالإضافة الى الإعتماد على القوانين الأوروبية التي تم وضعها بموجب التشريعات الأوروبية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي تم تبنيها في عام 2016 وتطبيقها في عام 2018 .

الفرع الثاني : قانون الإجراءات الجنائية

ينظم قانون الإجراءات الجنائية في فرنسا إستخدام الأدلة في عمليات الإثبات الجنائية ، ويُعترف بالأدلة الرقمية كأدلة قانونية معتمدة في الشكاوى الجزائية ، شريطة أن تكون صحيحة وموثوقة وتم جمعها وتحليلها بطرق قانونية ، بحيث تلتزم هذه الأدلة بمعايير تقنية محددة لتكون مقبولة أمام

1 د. وليد رمضان عبد الرازق محمود ، الحماية الدستورية والقانونية للبيانات الشخصية (دراسة مقارنة بين التشريع المصري والفرنسي) ، مصر المعاصرة ، العدد 113 ، 2022 ، ص 388 .

المحاكم ، فيمكن إثبات الجرائم المرتكبة عبر الشبكات الرقمية والهواتف المحمولة بأي وسيلة (المادة 427 من قانون الإجراءات الجنائية) .

وبفضل قانون 24 يناير 2022، أجاز المشرع استخدام الطائرات بدون طيار لأغراض تحقيقات الشرطة القضائية، مما أدى إلى توسيع قائمة تقنيات التحقيق الرقمي وإتاحة الفرصة للاهتمام بنظامها والإعتماد أكثر على الأدلة الرقمية في نطاق الشكاوى الجزائية ، من خلال إتاحة إمكانية جمع الأدلة الرقمية أثناء التحقيق وإستخدامها أثناء المحاكمة الجزائية ، وتطبيق تقنيات التحقيق الرقمي لتشمل جميع إجراءات التحقيق التي من المحتمل أن تستخدمها الشرطة والسلطات القضائية عبر شبكات النقل الإلكترونية والفضائية والأرضية ، الثابتة والمتنقلة ، طالما أنها تمر عبر القنوات الرقمية – أو على الأجهزة المتصلة بهذه الشبكات من أجل تحديثها [1]، وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتقنيات التحقيق الرقمي القضائي (ANTEN) في عام 2017 ، حيث تختص بتقنيات التحقيق المنصوص عليها في المواد 230-1 وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية [2] ، إذ لا يمكن جمع الأدلة الرقمية إلا عن طريق تقنيات التحقيق المنصوص عليها في المواد المذكورة.

ومن أهم نقاط إقرار قانون الإجراءات الجنائية للقيمة القانونية للأدلة الرقمية في الشكوى الجزائية ما يأتي :

1. القبول العام للأدلة الرقمية في قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ، حيث يمكن إستخدامها لدعم الادعاءات أو الدفاع عن المتهمين ، لكن ينبغي أن تلبي الأدلة الرقمية بعض المتطلبات والشروط لتكون قابلة للاعتماد.

2. يجوز إستخدام البيانات الرقمية كأدلة في الشكاوى الجزائية ، مثل الرسائل الإلكترونية، والصور ومقاطع الفيديو، والسجلات الرقمية، والمحادثات عبر الإنترنت. على أن تكون هذه البيانات صحيحة وموثوقة وأن تكون متاحة بطرق قانونية.

3. كما يمكن إستخدام التوقيع الرقمي كدليل في الشكاوى الجزائية ، إذ يعتبر هذا التوقيع مثل التوقيع اليدوي ويمكن إستخدامه لتأكيد هوية الشخص ومصداقية الوثائق الرقمية الموقعة به.

---

1 M. Touillier, *Lumière sur un arsenal de lutte contre une délinquance tapie dans l'ombre*, AJ pénal, 2017, p. 312.

2 Décret n° 2017-614, du 24 avril 2017, portant création d'un service à compétence nationale dénommé « Agence nationale des techniques d'enquêtes numériques judiciaires » et d'un comité d'orientation des techniques d'enquêtes numériques judiciaires .

المبحث الرابع

تحليل المقارنة بين العراق ومصر وفرنسا

نتناول في هذا المبحث تحليلًا مقارنًا بين العراق ومصر وفرنسا في مجال الأدلة الرقمية ، بهدف فهم التشابهات والاختلافات بين التشريعات الجزائية لهذه الدول ، وكيفية تطبيق وإعتماد الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية ، وماهية المتطلبات القانونية والإجراءات المتعلقة بالأدلة الرقمية في كل من العراق ومصر وفرنسا ، بالشكل الذي يبرز سلبيات وإيجابيات هذه القوانين ، ويساعد على تحديد الأفضليات والتحسينات المحتملة في تشريعات هذه الدول ، من خلال تسليط الضوء على الأسس القانونية والمبادئ التوجيهية لاستخدام الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية وكيف يتم تطبيقها عمليًا.

المطلب الاول : العراق

– في العراق لا يوجد نص صريح في القوانين الإجرائية الجزائية على إعتماد الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية ، لكن المبادئ العامة تعترف بها بشكل قانوني.

– تشترط المبادئ العامة في القوانين العراقية أن تكون الأدلة الرقمية صحيحة وموثوقة ومأخوذة بطرق قانونية لتُعتبر قابلة للقبول أمام المحاكم.

– يوجد مشروع قانون للجرائم الألكترونية ينظم استخدام الأدلة الرقمية ويحدد الإجراءات والمعايير التي يجب اتباعها عند جمع وتحليل الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية.

المطلب الثاني : مصر

– في مصر هناك تطورات مستمرة في قوانين الأدلة الرقمية والقانون الجزائي ، وتنص القوانين صراحة على إعتماد الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية .

-تم إقرار قانون حماية البيانات الشخصية الذي يهدف إلى حماية خصوصية الأفراد وتنظيم جمع ومعالجة ونقل البيانات الشخصية ، ويُعتبر الامتثال لهذا القانون ضروريًا في استخدام الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية.

– تم تأسيس المجلس الأعلى للأمن السيبراني الذي يعمل على تعزيز الأمن السيبراني وحماية الأدلة الرقمية وتوفير التوجيه والتوعية في هذا الصدد.

المطلب الثالث : فرنسا

– في فرنسا تُعتبر الأدلة الرقمية جزءًا مهمًا من القانون الجزائي وتُعترف بها كأدلة قانونية في العمليات الجنائية وفقاً لقانون حماية البيانات الشخصية وقانون الإجراءات الجنائية فضلاً عن تشريعات الإتحاد الأوربي .

– هناك قوانين تنظم عملية إستخدام الأدلة الرقمية في الشكاوى الجزائية وتحدد المعايير التقنية والقانونية التي يجب إتباعها لاعتبار الأدلة الرقمية قابلة للقبول أمام المحاكم.

– يوجد تشريع لحماية البيانات الشخصية وتنظيم جمع ومعالجة البيانات الرقمية في سياق الشكاوى الجزائية.

الخاتمة

أولاً : استنتاجات الدراسة

1- على الرغم من وجود بعض الاختلافات ، إلا أن القوانين في العراق ومصر وفرنسا جميعها تولي اهتمامًا بالغاً بالأدلة الرقمية في مجال الشكاوى الجزائية وتسعى لتوفير إطار قانوني مناسب لاستخدامها وتحقيق العدالة.

2- تبين أن الأدلة الرقمية يمكن ان تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق العدالة وتقديم الإثباتات الملموسة في القضايا الجزائية.

3- أظهرت الدراسة أن استخدام الأدلة الرقمية يمكن أن يساهم في تحديد هوية مرتكبي الجرائم ، وإثبات الجرائم المرتكبة بطرق متقدمة وفعالة ، وهذا يؤكد الأهمية المتزايدة للاعتماد على الأدلة الرقمية في نظام العدالة الجزائية.

4- تعتبر الأدلة الرقمية في المجال الجنائي موثوقة ، وفي الغالب لا تترك شكوكًا في صحتها، إذ يمكن تحليلها وتقييمها بدقة بفضل التطور التكنولوجي ، كما يمكن تعقب هذه الأدلة وجمعها بشكل أسهل وأكثر دقة ، وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الأدلة الرقمية يوفر الوقت والجهد في عملية التحقيق ويزيد من كفاءتها.

5- يمكن أن تساهم الأدلة الرقمية في توفير دلائل قوية على ارتكاب الجرائم ، إذ يمكن استخدامها لتتبع الاتصالات الإلكترونية المتعلقة بالجرائم المرتكبة أو الحصول على سجلات النشاط الرقمي ذات العلاقة .

6- يمكن أن تقدم الأدلة الرقمية معلومات وبيانات مفصلة ودقيقة تساعد المحققين في فهم سياق الجريمة وتوجيه التحقيقات بشكل أفضل نحو حلها .

7- تُعتبر الأدلة الرقمية سجلات إلكترونية للأنشطة والتفاعلات ، وبالتالي يمكن استخدامها كأدلة مادية في المحاكم لدعم عملية النظر في الشكوى الجزائية.

ثانياً : التوصيات

1- ندعو المشرع العراقي الى النص صراحة على القيمة القانونية للأدلة الرقمية وبيان أبعادها في مجال الشكاوى الجزائية .

2- ينبغي توفير التدريب المناسب للمحققين والقضاة والمحامين والخبراء بشأن جمع وتحليل الأدلة الرقمية وأليات الإستعانة بها أما القضاء الجنائي ، فضلاً عن تعزيز الوعي بأهميتها وإستيعاب القوانين المتعلقة بها.

3- ينبغي الاهتمام بضمان موثوقية الأدلة الرقمية وأمانها من التلاعب أو التغيير غير المشروع ، وذلك من خلال تبني إجراءات تقنية وقانونية وإجرائية لحماية الأدلة الرقمية وضمان سلامتها.

4- يمكن العمل على تحسين استخدام الأدلة الرقمية في المجال الجنائي ، من خلال تعزيز التعاون بين الجهات القضائية والمؤسسات التقنية والشركات الخاصة لتبادل المعرفة وتطوير أدوات التحقيق الرقمية.

5- ينبغي تحديث وتطوير القوانين والسياسات لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة ، والاعتراف بالتقنيات التكنولوجية المتقدمة، مثل تقنيات التشفير وتحليل البيانات واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة الرقمية.

6- ينبغي أن تولي القوانين اهتمامًا بالغاً لحماية خصوصية الأفراد والبيانات الشخصية أثناء جمع واستخدام الأدلة الرقمية في المجال الجنائي ، إذ يجب وضع ضوابط صارمة لضمان عدم انتهاك الخصوصية الشخصية بشكل غير قانوني.

المراجع

أولاً : باللغة العربية

أ- الكتب

1- د. أشرف عبد القادر قنديل، الاثبات الجنائي في الجريمة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015.
2- أمير فرج يوسف ، الإثبات الجنائي للجريمة الألكترونية والإختصاص القضائي بها ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016 .
3- براء منذر كمال عبد اللطيف ، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ، مطبعة يادكار، سليمانية ، ط 5 ، 2016 .
4- حنان الدراوشة ، مدى مشروعية الأدلة المستمدة من الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي / دراسة مقارنة ، 2015 .
5- د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968 .
6- د. عمر محمد أبو بكر يونس، الإجراءات الجنائية عبر الإنترنت في القانون الأمريكي المرشد الفيدرالي الأمريكي لتفتيش نظم الحاسب الآلي وصولا إلى الدليل الالكتروني في التحقيقات الجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.
7- د. فاضل زيدان محمد، سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة، الطبعة الاولى، مكتبة دار الثقافة، عمان – الاردن، 1999 .
8- د. محمد الامين البشري ، التحقيق في الجرائم المستحدثة، الطبعة الاولى، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2004.
9- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، القاهرة، 2016 م/1338هـ .
10- د.محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٨م .
11- منصور المعايطة ، الأدلة الجنائية و التحقيق الجنائي ،2007 .
12- د. هلالى عبد الله أحمد ، حجية المخرجات الكمبيوترية في الإثبات الجنائي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧ .

ب-الرسائل والأطاريح الجامعية

1- د. أحمد ضياء الدين، مشروعية الدليل في المواد الجنائية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982 .

2- د. عائشة مصطفى ، حجية الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٩.
3- د. طارق فوزي ، الجوانب الإجرائية في الجرائم المعلوماتية ، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية، ٢٠١١ .
4- د. رضا محمد عبد العزيز مخيمر ، مدى تأثير التكنولوجيا على السياسة الجنائية في ضوء قانون تقنية المعلومات (دراسة تحليلية مقارنة) ، جامعة الأزهر ، الإصدار الثاني 2/1 من العدد الثامن والثلاثين ، أبريل 2023 .

ج- البحوث

1- د. أشرف عبد الستار، رقمنة الإجراءات الجنائية في ظل جائحة كورونا، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الحادي والعشرون / مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٧ حتى 29 /9 / 2021.
2- د.علي محمود علي ، الأدلة المتحصلة من الوسائل الإلكترونية في إطار نظرية الإثبات الجنائي، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية ، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات ، عام ٢٠٠٣.
3- د. وليد رمضان عبد الرازق محمود ، الحماية الدستورية والقانونية للبيانات الشخصية (دراسة مقارنة بين التشريع المصري والفرنسي) ، مصر المعاصرة ، العدد 113 ، 2022 .

ء- القوانين

1- قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 المعدل
2- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري الصادر بالرقم ١٧٥ لعام ٢٠١٨
3- قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠لسنة ١٩٥٠
4- قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم 151 لسنه 2020
5- قانون حماية البيانات الشخصية الفرنسي رقم 78-17 لسنة 1987

ثانياً : باللغة الفرنسية

1- M. Touillier, Lumière sur un arsenal de lutte contre une délinquance tapie dans l'ombre, AJ pénal, 2017 .

2- Décret n° 2017-614, du 24 avril 2017, portant création d'un service à compétence nationale dénommé « Agence nationale des techniques d'enquêtes numériques judiciaires » et d'un comité d'orientation des techniques d'enquêtes numériques judiciaires .

STARDOM UNIVERSITY

Stardom University